

أحمد أبازيد | Ahmed Abazeid*

تقويض المرجعيات في الثورة السورية

The Undermining of Frames of Reference within the Syrian Revolution

تستعرض هذه الورقة التحولات العديدة التي مرت بها الثورة السورية منذ اندلاعها في آذار/مارس 2011، وأصبحت على المستوى الخارجي محوراً لصراع دولي معقد، وغدت في الداخل مجالاً مفتوحاً على صراعات بينية وفاعلين كثيرين. ترى الورقة أن تفرق تنظيمات الثوار السوريين وغياب المرجعيات الموحدة على المستويين العسكري والسياسي، وحتى الرمزي، ربما تعدّ أبرز الأزمات الهيكلية والبنوية التي عانتها الثورة، وأثرت في فاعلية قواها وقدرتها على طرح مشروع بديل. كما ترى الورقة أن "تقويض المرجعيات" كان مساراً عاقاً مرت به الثورة السورية في أكثر من مجال نتيجة ديناميات وعوامل متشابهة في الغالب، وتتحمل مؤسسات النخبة مسؤوليتها فيها، وكذلك الفاعلون الميدانيون.

كلمات مفتاحية: الثورة السورية، النخب، الفصائل المسلحة.

This paper explores the many developments the Syrian revolution has gone through since it eruption in March 2011. Externally it has become an axis for complex international conflicts while it became internally a domain open to intermediary conflicts and numerous actors. The paper sees the disunity of the Syrian revolutionary groups and the absence of unified frames of reference on military, political, and even symbolic levels as the most prominent structural crisis afflicting the Syrian revolution that undermined the effectiveness of its forces, as well as the actors' ability to propose an alternative way-out. The paper see all these shortfalls a result to predicaments engulfing the elite's institutions, as well as the actors inside the field.

Keywords: Syrian Revolution, Elites, Armed Factions.

مقدمة

الفاعلين السياسيين والعسكريين في الثورة السورية، وظروف الكارثة الإنسانية والحاجة إلى الدعم والإمداد العسكري.

ومع توضيح هذه الاعتذارات أو المحدّات المسبقة، يمكن الحديث هنا عن أهمّ الانقسامات التي عانتها الثورة السورية، وأدت إلى وضع التشطي الذي تعيشه حالياً.

ثانياً: اللقاء والافتراق ما بين مؤسسات النخبة والثورة

لم تُحرم الثورة السورية من تأييد قطاعات واسعة من المجتمع السوري، إن لم تكن القطاعات التي أيدتها أوسع بكثير من ثورات الربيع العربي الأخرى، ومن ضمنها نخب فكرية وسياسية وعسكرية وعلمية. ولكن دخول الثورة مرحلة الجذرية في القطيعة مع النظام، حتى على مستوى الجغرافيا، وانتقال قسم واسع من الحواضن الشعبية للثورة إلى خارج سورية بسبب منهج الإبادة الذي يتبعه النظام السوري وحلفاؤه، وانتقال الثورة إلى مرحلة الحرب المسلحة بظروف استثنائية من حيث صعوبتها وخطورتها، مع خطاب مختلف عن الأولويات عما كان في المرحلة الأولى من الثورة، كل ذلك أدى - مع الوقت - إلى تشكّل الحراك الثوري على الأرض بمعزلٍ، غالباً، عن المؤسسات "النخبوية" المعتمدة، التي لم تنخرط كمؤسسات أو أشخاص بالحراك الثوري على الأرض، ومن ثم، أدى هذا إلى "متروكية" عامة عاناها الحامل البشري للثورة السورية.

”

لم تُحرم الثورة السورية من تأييد قطاعات واسعة من المجتمع السوري، إن لم تكن القطاعات التي أيدتها أوسع بكثير من ثورات الربيع العربي الأخرى

”

يمكن ملاحظة ذلك في مجالات مختلفة:

- **النخبة الدينية:** لم تتخذ المؤسسة الدينية التقليدية في بدايتها خطأً ثورياً إلا بعض المشايخ أو التيارات (أهمها "جماعة زيد")، وحتى من اتخذ خيار تأييد الثورة، لم ينشط ضمن الحراك الثوري أو الفصائل المقاتلة خاصة، فلم يتم تبني الخيار الجهادي أو بناء خطاب جهادي ثوري مكتمل من طرفهم؛ ما

بدأت الثورة السورية في 18 آذار/ مارس 2011 بانتفاضة شعبية في مدينة درعا، بالتوازي مع مظاهرات في دوما وحمص وبنابياس ومناطق عديدة، ضمن موجة الربيع العربي، ولم تلبث أن توسعت وتجدّرت في المجتمع والجغرافيا السورية، لتعيد في مراحلها المختلفة تشكيل سورية والمشرق العربي كله، وتعيد صوغ التوازنات الإقليمية والتحالفات الدولية، لتكون العقدة الأولى في تناقضات العالم مع بداية عامها السادس.

وقد تعدّد الفاعلون وتعدّد المشهد مع الوقت، لتصبح الثورة السورية في مآزقها الأخطر على المستويين العسكري والسياسي أو حتى على مستوى استنزاف الحامل البشري لقضيتها ميدانياً، ولا شك في أنّ أي تحديد لما هو "الواجب" أو "الخطأ" يعتريه عوامل ذاتية تابعة للتحيز لموضوع البحث نفسه أو ضمنه.

تقرأ هذه الورقة أهم وجوه الارتباك والانقسامات في مشهد الثورة السورية، كمشروع واحد تشطّى مع الوقت، وأضحت إعادة جمعه أو تمثيله في كتلة صلبة مجمع عليها هدفاً صعباً لكثيرين.

أولاً: المسؤولية الضائعة

مرّت الثورة السورية بأطوار عديدة، ومتعدّدة التصنيف حسب زاوية المقاربة. إلا أنه يمكن تمييز سمات عامة، وتحولات مرّت بها على المستوى الميداني، سواء من حيث خارطة الفصائل والقوى، أو من حيث الخطاب السائد، بالتوازي مع التحولات التي مر بها التعاطي الدولي مع الثورة السورية، والذي اتسم عموماً بتكريس ديمومة الحرب لمصلحة الحلف المضاد للثورة غالباً والذي لا يقع تحت الخطوط الحمراء لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو محاكم العدل الدولية، على الرغم من فداحة الجرائم بحق الإنسانية التي قام بها. وقد كرّس ذلك تصوّراً لدى الفئة الثورية الأوسع، بوجود حصار دولي وخطة إضعاف ممنهجة لهذه الثورة، وهو ما أكّده التدخل الروسي في سورية منذ أيلول/ سبتمبر 2015، الذي تلاه قرار مجلس الأمن رقم 2254.

ولا يمكن الحديث عن "أخطاء" الثوار السوريين، بمعزلٍ عن عوامل غير ذاتية أو ثورية هنا، يتعلّق جزء منها بظروف الحرب وضراوتها ومواجهة جيوش منظمة لدولتين (روسيا وإيران)، على الأقل، غير نظام الأسد، فضلاً عن ميليشيات طائفية لبنانية وعراقية وأفغانية وإيرانية منظمة ومدعومة، إضافة إلى الضغط السياسي الإقليمي على

و ضد المجموعات الأكثر تصريحا بشعارات إسلامية خاصة، وصلت حد القطيعة والعداوة ووسم طيف واسع من الثوار المقاتلين بالإرهاب أو أنهم وجه آخر لنظام الأسد، كما وسع - بالمقابل - لدى المجموعات السلفية الصاعدة تعريفها لـ "العلمانية"، الذي يطابق بينه وبين الإلحاد، ورشح نزعة التمايز وخلق هوية "إسلامية" نقية و متميزة عن الطيف الثوري العام. وساهم هذا الاستقطاب أكثر في تهيئة الأرضية الموضوعية لتمدد الفكر المتشدد أو ما ندعوه "الخطاب الأقصى".

”

كرست النخبة العلمانية العربية عامة، والمؤسسة الثقافية السورية بالذات، تعريفاً للمثقف، يقوم على أنه مفارق لكل ما هو ديني أو "إسلامي" قبل أي شيء

“

وعلى الرغم من ظهور هذا التمايز في مرحلة اتخاذ الثورة شكلها المسلح أواخر عام 2011، فإن آثاره ظهرت أكثر في مرحلة صعود الخطاب الأقصى في عام 2013، ولكن محدودية تأثير هذه الفئة من "المثقفين" مع الوقت، وظهور خطاب ثقافي إسلامي صاعد متميز عن الخطاب الفقهي التقليدي، مع الأحداث التي ساهمت سابقاً في الحد من تمدد مزایدات السلفية الجهادية في المجال الثوري العام، خففت من حضور هذا الاستقطاب أو تأثيره. ولكن من دون تجاوزه أو تأطيره ضمن "خطاب مركزي" سائد، أو مؤسسات ثورية مجمع عليها.

واستناداً إلى تعريف أوسع للمثقف، فإن مرحلة تشكل الحامل الثوري الصلب التي سبق الحديث عنها، شهدت عزوفاً من فئة كبيرة من الجامعيين أو أصحاب الكفاءات عن الاستمرار أو الالتحاق بالعمل الثوري، وتفضيل موقع التضامن، وهو ما ساهم في ضعف الكفاءات التقنية لدى الفصائل الثورية، وفي ضعف الوعي المضاد في البدايات ضد فكر السلفية الجهادية ومزایداتها، أو في العمل السياسي وتشكيل خطاب ومؤسسات متوافق عليها.

• **النخبة العسكرية:** على الرغم من العدد الكبير للمنشقين عن نظام الأسد، من مجندين أو ضباط، والذي يبلغ نحو ثلث العدد الكلي للجيش عشية الثورة، ومع أن الثوار من المؤسسة العسكرية كانوا الأعلى نسبة في المشاركة في الثورة ميدانياً بين

سمح بتمدد الخطاب السلفي الجهادي داخل الحراك الثوري، وبشعبية مضاعفة لمنظريه على الرغم من محدوديتهم العلمية مقارنة بفقهاء الطيف الإسلامي العام في سورية والعالم الإسلامي، والذي تأسست السلفية الجهادية على تكفيره ومقاطعته.

وقد كان هدف "المجلس الإسلامي السوري" الذي أعلن في إسطنبول، في 14 نيسان/ أبريل 2014، والذي يجمع تيارات إسلامية وفقهية مختلفة (من ضمنها السلفية)، أن يصلح ما بين الرموز الشرعيين المؤيدين للثورة من جهة، والفصائل المسلحة والحراك الثوري العام من جهة أخرى. ولكن "إشكال التمثيل" في المجلس، بين من يراه مجلساً علمياً للكفاءات الفقهية و"الثورية"، ومن يرى أنه يجب أن يمثل أيضاً الحراك الثوري والفصائل، لم يؤدّ به إلى بلوغ هدفه، وكانت حركة أحرار الشام أبرز المنسحبين من المجلس بعد إخفاق ممثلها في الوصول إلى مجلس الأمناء⁽¹⁾.

ولكن الأحداث الدامية التي شكّلت ردّة فعلٍ واسعة من فصائل الثورة على السلفية الجهادية، ومبادرة المجلس إلى تحديد "المبادئ الخمسة" للحل السياسي بمشاركة الفصائل⁽²⁾، أدت إلى استعادته شعبية أوسع. ومع ذلك، لا يزال تأخر الفصائل (وفي مقدمتها أحرار الشام وجيش الإسلام) في دعم المجلس كمرجعية، يساهم في تغذية هذا الافتراق وترك فجوة لمزایدات "الخطاب الأقصى".

• **النخبة الثقافية:** كرسست النخبة العلمانية العربية عامة، والمؤسسة الثقافية السورية بالذات، تعريفاً للمثقف، يقوم على أنه مفارق لكل ما هو ديني أو "إسلامي" قبل أي شيء، وهو شكل من تثبيت التفوق الرمزي لهذه النخبة، ومن قمع الشرعية الفكرية للآخر. وقد ساهمت هذه الممارسة المؤدلجة في تعريفها للمثقف، في تعميق الشرح ما بين الكتاب والمثقفين المعروفين الذين أيدوا الثورة، وبين الحراك الثوري المسلح، خاصة الأكثر تصريحاً بنقدهم للأفكار الإسلامية، من العلمانيين أو اليسار "المتلبرل"، وهو ما خلق ردة فعل مضاعفة لدى الجانب الآخر.

واتخذ هذا الاستقطاب (المتوهم أو اللغوي في جزء كبير منه) خصومة مبالغاً فيها لدى هذا التيار ضد الحراك المسلح عامة،

1 أحمد أبازيد، "سياسة الدين المخيب: كيف فشل الإسلاميون السوريون في حرب الأفكار؟"، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2015/3/12، شوهد في 2015/12/5، في: <http://bit.ly/2dTR2Vs>

2 إعلان وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية، المجلس الإسلامي السوري، 2015/9/18، شوهد في 2015/10/1، في: <http://bit.ly/2cVwZQk>

ثالثاً: المرجعية الرمزية

لم يكن الحامل الشعبي للثورة السورية في مرحلتها السلمية أو المسلحة في ما بعد يحمل أيديولوجيا موحدة أو سائدة، ومن ثم لم يكن علمانياً، ولا كان إسلامياً بالمعنى الأيديولوجي للكلمة. لقد كانت ثورة المجتمعات المحلية ضد السلطة، بتضامنها وهوياتها وتديتها، وهو ما ضمن شعبية الحراك الثوري في البداية. ولكن تأخير التوافق على "إجماعات" ثورية للمشروع السياسي، وعدم وجود قاعدة شعبية مسبقة للإسلام السياسي الذي لم يعمل على تأسيس مثل هذه القاعدة المؤدلجة حتى بعد الحراك الثوري، ومحاولة اشتراط النخب "العلمانية" المؤيدة للثورة سقفاً للخطاب أعلى "ليبرالية"، ضمن المؤسسات التمثيلية التي تم تأسيسها في الخارج غالباً، سهّل اختراق الخطاب السلفي الجهادي لهذا الحراك.

شهد عام 2013، وبخاصة بعد إعلان تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في 9 نيسان/ أبريل 2013، المرحلة الأهم لما ندعوه "هيمنة الخطاب الأقصى"، والذي كانت له جذور سابقة تمثلت بتمايز الفصائل السلفية الصاعدة عن مسمى الجيش الحر أو علم الثورة السورية (علم الاستقلال عن الاحتلال الفرنسي). ويمكن الحديث هنا عن جبهة النصر وأحرار الشام وجيش الإسلام⁽⁴⁾. وثمة فارق شاسع بين هذه النماذج، فما عدا جبهة النصر، فإن جميع الفصائل الأخرى تدخل في مشروع الثورة السورية المحلي، من دون ارتباطات بالجهاد المعلوم أو المنهج السلفي الجهادي. ولكن كما أسلفت الورقة، فإن "خطاب المزادات" والتمايز عن الحقل الرمزي السائد للثورة السورية (الجيش الحر، علم الثورة، تسمية سورية في البيانات وليس الشام ... إلخ)، كان أوسع تأثيراً وحضوراً من الدائرة الضيقة للسلفية الجهادية.

ساهمت أحداث متتابعة في التثام هذا الافتراق الرمزي داخل الحراك الثوري، وإن لم يجر ردمه بالكامل بعد: الحدث الأول هو الحرب الموسعة مع تنظيم "داعش" (3 كانون الثاني/ يناير 2014)، والثاني "حملة الإمارة" التي قامت بها جبهة النصر وتنظيم جند الأقصى ضد فصائل الجيش الحر في ريف إدلب وحملة (تموز/ يوليو 2014 - آذار/ مارس 2015)⁽⁵⁾، والثالث المعارك العنيفة لصد النظام منذ التدخل الروسي، والتي تحملت الفصائل التي تصنف باسم الجيش الحر العبء

4 يقول حسان عبود (القائد السابق لحركة أحرار الشام) في مقابته مع قناة الجزيرة: "كنا أول مكون لم ينخرط في بنية الجيش الحر، [...] و كنا أسبق وجوداً من الجيش الحر. ولما قام الجيش الحر لم نعلن الانضمام له وكان لنا أسبابنا في هذا"، انظر: "حسان عبود ... سلسلة رموز المعارضة المسلحة"، الجزء الأول، الجزيرة. نت، 2013/6/11، شوهد في 2015/10/2، انظر:

<http://bit.ly/2dMp715>

5 للتوسع في حملة الإمارة، انظر: أحمد أبازيد، "أحرار الشام بعد عام طويل"، مركز عمران للدراسات، 2015/9/30، شوهد في 2015/11/1، في:

<http://bit.ly/2dutMeC>

غيرهم من "مؤسسات النخبة"، إلا أنّ الحامل البشري للعمل المسلح غلب عليه المقاتلون المدنيون والقادة المدنيون، مع تأكيد مشاركة مئات من الضباط ضمن صفوف فصائل الجيش الحر. لكن النسبة الكبرى سواء ضمن المقاتلين أو المخططين أو قادة العمل المسلح لم يكونوا من الضباط أو الخبراء العسكريين. لقد ترك هذا الأمر، من دون شك، تأثيرات كبيرة، في ثورة مسلحة كانت بحاجة إلى الكفاءات العسكرية المدربة. وقد كان افتقاد الكيان العسكري المنظم سمةً عامةً لدى فصائل الجيش الحر الرخوة تنظيمياً، مع بعض الاستثناءات مثل جيش الإسلام؛ ما سهل اختراق التنظيمات الجهادية لهذه الفصائل، أو تشكيلها عامل جذب من خلال التكتيكات والخبرات القتالية الجديدة.

وتشكل هذه الثنائية في العمل المسلح في الثورة السورية ما بين العسكريين والمدنيين، أحد العوامل المهمة في تعثر جهد تأسيس مرجعية عسكرية موحدة، إذ لم تنجح في الموازنة بينهما إلا "هيئة الأركان" التي تم تقويضها بسبب عوامل أيديولوجية أكثر منها تنظيمية في مرحلة هيمنة الخطاب الأقصى أواخر عام 2013⁽³⁾. وقد انخفض تأثير هذا النقص بعد أكثر من أربع سنوات من الحرب، بحكم امتلاك الثوار خبرات قتالية وعسكرية وتنظيمية مضاعفة، لا توفرها الخدمة العسكرية.

● **النخبة السياسية:** كان ملاحظاً الصراع الدائم على تمثيل الثورة سياسياً ما بين المؤسسات السياسية التي تعترف بها الدول؛ مثل المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة من جهة، وبين الفصائل الثورية من جهة أخرى، وذلك قبل تطوير الفصائل مكاتبها ونشاطها السياسي، وهو صراع بين كفاءة سياسية بلا شرعية ميدانية وشرعية ميدانية بلا كفاءة سياسية.

وقد ساهم نقص التواصل ما بين وجوه المعارضة السياسية والفصائل المقاتلة، أو التخلي عن العمل معها أو من خلالها، ونقص تمثيل الفصائل في مؤسسات المعارضة السياسية في تعميق هذا الشرخ. وسهّل ذلك رواج مواقف تتخذ طابعاً تكفيرياً تجاه هذه المؤسسات بواسطة السلفية الجهادية والمتأثرين بها، إضافة إلى الأخطاء السياسية التي قامت بها هذه الفصائل، سواء من خلال البيانات المتسرّعة والمتأثرة بخطاب السلفية الجهادية، وعدم تكوين واجهة سياسية موحدة تتيح قوة للمواقف أو البيانات أو التعامل السياسي مع الدول أو الشعب نفسه.

3 أحمد أبازيد، "ثورة المتروكين"، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014/8/27، شوهد في 2015/12/17، في:

<http://fairforum.org/?p=2265>

وبالقدر نفسه، عكست ثنائية (الداخل/ الخارج) افتراقاً واضحاً في الخطاب ما بين الفصائل والمعارضة السياسية، بالتوازي مع معضلة الأحقية في "تمثيل الثورة"، والتي لم تستطع الثورة السورية حلها حتى الآن، بعد مراحل من الانهيارات العسكرية والسياسية والشعبية.

رابعاً: المرجعية العسكرية

بدأ العمل المسلح في الثورة السورية منذ البداية، كامتداد مسلح للمجتمع المحلي، وتطور إلى فصائل على أساس مناطقي أو أيديولوجي أو مختلط بين الأمرين، وكانت هناك محاولات عديدة لتنظيم العمل المسلح ضمن مؤسسة مرجعية موحدة. وكان أهم أسباب فشل محاولات توحيد "الجيش الحر" وتنظيمه ضمن المجالس العسكرية، هو التناقض ما بين إصرار الضباط المنشقين على التراتبية العسكرية كأساس للقيادة من جهة، وكون الحراك المسلح قائماً على المدنيين و"الأبطال" المحليين والميدانيين من جهة ثانية. هذا التناقض البنيوي الذي ضاعفه تناقض في الخطاب مع إصرار المجالس العسكرية الرسمية على لغة أقل "إسلامية" مما يسمح واقع الحرب. وكانت "هيئة الأركان" التي رأسها العميد سليم إدريس محاولة ذكية لجسر هذه الهوة باعتمادها مبدأ ثنائية القيادة للجبهات (قيادة عسكرية لضابط منشق، وقيادة ميدانية للقادة المدنيين)، إلا أن انحياز الأركان (المؤسسة العسكرية) إلى الائتلاف (المؤسسة السياسية) بعد "بيان الـ 13"⁽¹⁰⁾ ومشاكل عديدة داخلية، أعادت هذا التناقض من جديد وحسمته لمصلحة الضباط المنشقين والمؤسسات الرسمية لا للحراك الثوري بقادته الميدانيين، وهو ما أنهى هيئة الأركان كمؤسسة مرجعية.

وقد تكرر مع الوقت الطابع الفصائلي للثورة السورية، من دون وجود مؤسسة عسكرية تفرض شرعية عسكرية بديلة من النظام، سواء من الناحية القانونية أو في مفاوضات الحل، وهو ما أبقى مرجعية الجيش النظامي في أوراق الحل السياسي، على الرغم من انهياره وتفككه بعد الانشقاقات والخسائر الهائلة خلال الحرب، وتحوله لقوة إعلامية أمام هيمنة الحرس الثوري الإيراني والمليشيات الشيعية الرديفة على العمل المسلح ضد الثوار السوريين.

وقد ساهم تكريس الانتماءات الفصائلية كواقع وأساس للعمل المسلح في الثورة السورية في صعوبة بناء مؤسسة عسكرية موحدة، وفي هشاشة هذه الفصائل نفسها، بسبب هشاشة قدرة الانتماءات

الأكبر فيها، خاصة في ريف حماة الشمالي، وصولاً إلى تشكيل الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السورية، بمشاركة الفصائل.

كما استكملت عدة أحداث لاحقة تكريس دائرة الخطاب الثوري الناقد لمشروع تنظيم القاعدة وتوسيعها، لعل أبرزها كلمات رضوان مؤوس (أبو فراس السوري)، ثم قمع مظاهرات مدينة إدلب⁽⁶⁾، ثم الهجوم على الفرقة 13 في معرة النعمان⁽⁷⁾، وهو ما دفع جبهة النصرة إلى تحولات في الخطاب لتأكيد موقع الجبهة كقوة ثورية، ويمكن قراءة ذلك في كلمة الجولاني بمناسبة إعلان الهدنة⁽⁸⁾، ثم المعايضة بذكرى الثورة والمشاركة في المظاهرات وسلسلة "ورثة المجد" الوثائقية.

”

وكان للبيانات الجماعية منذ ميثاق الشرف الثوري لسنة 2014 وللنشاط السياسي المتصاعد للفصائل الثورية خلال عام 2015، دوراً في التثام الافتراق الخطابي ما بين الفصائل

“

وكان للبيانات الجماعية منذ ميثاق الشرف الثوري (17 أيار/ مايو 2014)⁽⁹⁾، وللنشاط السياسي المتصاعد للفصائل الثورية خلال عام 2015، دوراً في التثام الافتراق الخطابي ما بين الفصائل، وقطعت مراحل في تكوين "خطاب مركزي" للمجال الثوري العام، إلا أنها لم تبلغ مرحلة الإجماع، بسبب تأخر أحرار الشام (وبدرجة أقل جيش الإسلام) في تبني علم الثورة ومسمى الجيش الحر في بياناتها، واستمرار التأثير بمزيدات التيار السلفي الجهادي (وإن كان بدرجة أقل كثيراً مما كانت خلال عام 2013). هذا بالنسبة إلى الافتراق داخل الفصائل نفسها، والذي تتسع امتداداته لمجمل تمثيلات الثورة السورية، الفكرية والسياسية والشعبية.

6 "اتهام جبهة النصرة بمنع مظاهرة بإدلب بسبب علم الثورة"، عربي 21، 2016/3/7، شوهد في 2016/3/8، في: <http://bit.ly/2dU9WYi>

7 "جبهة النصرة تسيطر على مقرات الفرقة 13 في معرة النعمان"، عنب بلدي، 2016/3/13، شوهد في 2016/3/14، في: <http://www.enaballadi.org/archives/69117>

8 "كلمة الجولاني حول وقف إطلاق النار"، يوتيوب، 2016/2/26، شوهد في 2016/2/27، في: <https://www.youtube.com/watch?v=4VVvXsiPeDM>

9 ميثاق الشرف الثوري للكتائب المقاتلة، 2014/5/17، يوتيوب، شوهد في 2016/3/3، انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=bbQ4uBuYNvs>

10 البيان رقم 1 حول الائتلاف والحكومة المفترضة، يوتيوب، شوهد في 2016/3/3، في: <https://www.youtube.com/watch?v=nQOYASLLTRA>

بديلة شرعية في مفاوضات الحل. وقد شكّل كل هذا دوافع وضغوطاً على الثوار السوريين لتشكيل مرجعية عسكرية موحدة.

خامساً: المرجعية السياسية

لم تكن ثمة تجربة سياسية في سورية ما قبل الثورة، بعد عقود من "التصحير" السياسي ومصادرة الأجهزة الأمنية للمجال العام، ولكن نشأ وسط سياسي معارض من خلال تجارب مثل إعلان دمشق أو الإخوان المسلمين أو المثقفين المعارضين. وقد تأسست الكيانات السياسية للمعارضة في البداية تبعاً لهذه الكتل السياسية، وغيرها، بشكل رئيس، وهي الكتل التي دعمت الحراك الثوري. ولكن نشأت مسافة فاصلة ما بينها، نتيجة تمثيل هذه المؤسسات السياسية لتوازنات هذه التيارات المعارضة إضافة إلى توازنات إقليمية أحياناً أكثر مما عكست تمثيل القوى الثورية الفاعلة والقادرة على التأثير، والتي تعتبر الفصائل في هذه الحالة.

ولم ينجح المجلس الوطني، ومن بعده الائتلاف الوطني، في جسر هذه الهوة التي حرمت هذه الكيانات من شرعيتها التمثيلية أو فاعليتها التأثيرية في الميدان، وكرست هذا الافتراق الحاصل ما بين المعارضة السياسية والفصائل الثورية التي لا يمكن تجريدتها من هدفها أو دورها السياسي.

بينما عكست الهيئة العليا للمفاوضات (10 كانون الأول/ ديسمبر 2015) النسبة الأعلى لتمثيل الفصائل المسلحة بين الكيانات السابقة. ولكن تحول هذه الهيئة إلى مرجعية سياسية مرهون بقدرتها على كسب معارك سياسية أو ارتباطها بدعم عسكري نوعي، وقبل ذلك حصولها على شعبية وشرعية ثورية بين الحواضن أو المقاتلين لم تحققها بعد بسبب حداثتها.

الجديدة للفصائل في فرض نفسها كشرعية أو دافع وجداني لدى المقاتل، وكان التوافق ما بين الشرعية الثورية والتنظيم العسكري ممكناً في حالة وجود مؤسسة عسكرية موحدة تتجاوز الفصائل كاتتماءات وتنظيمات أثبتت ضعفها في مواجهة تحديات وجودية كحملات جبهة النصرة وجند الأقصى عليها.

”

تكرس مع الوقت الطابع الفصائلي للثورة السورية، من دون وجود مؤسسة عسكرية تفرض شرعية عسكرية بديلة من النظام، سواء من الناحية القانونية أو في مفاوضات الحل

“

ومع وجود مشاريع عديدة لتوحيد الواجهة العسكرية فيما بين الفصائل، فإنها لم تنجح على المستوى "الوطني" ولا على مستوى الجبهات (الشمالية، الجنوبية، الشرقية وغيرها) أو المدن الواحدة. ولاحقاً، حدث تراجع ميداني خطير بعد التدخل الروسي، في ريف حلب الجنوبي والشمالي والساحل والغوطة الشرقية الذي يبدو أنه تم بضوء أخضر دولي على الرغم من حجم انتهاكاته الخطيرة، بالتوازي مع الضغوط السياسية الكبيرة للمجتمع الدولي على الثورة السورية وفصائلها حتى بعد إقرار الهدنة المؤقتة (27 شباط/ فبراير 2016)، فضلاً عن خطر التفكك أو الاقتتال الداخلي خاصة بعد هجوم جبهة النصرة على الفرقة 13 واستيلائها على مستودعات الفرقة ومقراتها في معرة النعمان (12 آذار/ مارس 2016)، وكذلك إلغاء الثورة كسلطة